إشكالية التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة بين الواقع والتحدي

The problem of sustainable development in the Arab world in light of the knowledge society between reality and challenge

بخوش سامي*

قسم العلوم السياسية - جامعة باتنة

sami.bekhouche@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 05 /2010/09 تاريخ القبول: 20 /2010/11

ملخص:

لقد شهد العالم عموما والوطن العربي خصوصا جملة من التغيرات التي طرأت على العديد من الميادين والقطاعات بحكم التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل الذي ادخل كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الرشيدة و المستدامة. ذلك خلف فجوة معرفية وتكنولوجية كبيرة بين شريحة الدول المتقدمة وشريحة الدول النامية التي مازالت تتخبط في العديد من المشاكل و الأزمات خاصة في الوطن العربي الذي يعد جزء لا يتجزأ من الدول التي تحاول اللحاق بالركب و مواكبة الحضارة وعصر العولمة. فهو يعاني من غياب التنمية المستدامة والقدرة على التحكم و تطوير جميع القطاعات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية إلى غير ذلك وهو ما سنحاول الكشف عنه في موضوع دراستنا هذه لنوضح واقع التنمية في الوطن العربي وفقا لمجتمع المعرفة مع إيضاح العلاقة الارتباطية بين متغير التنمية المستدامة و مجتمع.

الكلمات المفتاحية : مجتمع المعرفة, الوطن العربي, العولمة, الحضارة.

Abstract:

The world in general and the Arab world in particular have witnessed a number of changes that have occurred in many fields and sectors due to the technological and cognitive development that has been introduced as an essential element for achieving rational and sustainable development. This has left a large knowledge and technological gap between the segment of developed countries and the segment of developing countries that are still floundering in many problems and crises, especially in the Arab world, which is an integral part of the countries that are trying to catch up and keep pace with civilization and the era of globalization. The Arab world suffers from the absence of sustainable development and the ability to control and develop all social, educational, economic, etc. sectors, which is what we will try to reveal in that study that attempts to clarify the reality of development in the Arab world according to the society.

Keywords: knowledge society, Arab world, globalization, civilization.

*المؤلف المرسل

مقدمة

شهد العالم عموما والوطن العربي خصوصا جملة من التغيرات التي طرأت على العديد من الميادين والقطاعات التي شكلت البنية و اللبنة الأساسية لقيام أي مجتمع ما بحكم التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل الذي ادخل كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الرشيدة والمستدامة وهو الشيء الذي خلف فجوة معرفية وتكنولوجية كبيرة بين شريحة الدول المتقدمة وشريحة الدول النامية التي مازالت تتخبط في العديد من المشاكل والأزمات خاصة في الوطن العربي الذي يعد جزء لا يتجزأ من الدول التي تحاول اللحاق بالركب ومواكبة الحضارة وعصر العولمة بالتالي فهو يعاني من تحقيق التنمية المستدامة عن طريق مختلف الاستخدامات الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة للنهوض بمجتمع معرفي له القدرة على التحكم وتطوير جميع القطاعات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية إلى غير ذلك، وهو ما سنحاول الكشف عنه في موضوع دراستنا هذه لنوضح واقع التنمية في الوطن العربي، وفقا لمجتمع المعرفة مع إيضاح العلاقة الارتباطية بين متغير التنمية المستدامة و مجتمع المعرفة بالتطرق للعديد من النقاط التي تخدم هذا الموضوع.

1. مفاهيم الدراسة :

1.1 التنمية المستدامة:

تم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة على أنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام الذي يحتضن الحياة" .

وعرفت التنمية المستدامة حسب تعريف بروتنلاد* فهي تدعو دائما إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال ام الجنوب و الاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة ودون تحقيق مثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة وقد أكد التقرير الارتباط المتبادل ما بين التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية وبأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

(*) مفهوم التنمية المستدامة لم يعم استخدامه في الحقل التداولي للناشطين في مجال علوم البيئة والاقتصاد والإنسان الا ابتداء من عام 1987 بعد إن جعلت منه السيدة برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج في حينه مفهوما مركزيا في التقرير الذي أعدته تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي سمي على أسمها .

2.1 تكنولوجيا: هي الكيفية التي تستخدم بها نظم المعلومات و الالكترونيات في عملية الاتصال و نشر المعرفة و التنمية في الأوساط المجتمعية و ضرورة التحول و مسايرة السياق الدولي نحو مجتمع المعرفة والمعلومات.

3.1 اجتماعيا: يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع ، ومن ثم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسة والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار[1].

4.1 اقتصاديا: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين ، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية .

5.1 **بيئيا:** النظام المستدام بيئيا يجب ان يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية .

وبذلك نرى أن الاجتماعيون يركزون على العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة أي الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي، بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا ألراهنه واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل (المال أو القيمة المتحققة) كونها معيارا للقياس.

6.1 **الوطن العربي:** ويعرف كذلك باسم الوطن العربي الكبير والعالم العربي (هو مصطلح جغرافي-سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة، يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها، جغرافياً، يضم الوطن العربي أراضٍ احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة لها.

بعد انعتاقه من السيطرة العثمانية، عانى الوطن العربي من الاستعمار الغربي على معظم أراضيه بدءا من القرن التاسع عشر مرورا بالقرن العشرين الذي عرف إقامة إسرائيل وانتشار خلافات بين أنظمة الحكم

---

[1] باتر محمد وردم ، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة ، مصدر من شبكة الانترنيت .
http://www.maroco-ecologie.net//:http. P. 342 .

العربية وصلت حد النزاع المسلح وأدت إلى إضعاف العرب. في القرن الحادي والعشرين، ازدادت حالة عدم الاستقرار نتيجة القمع وكبت الحريات والتدخل الأجنبي. كل هذه العوامل أدت إلى حالة من اليأس لدى المواطن العربي وموجات من الهجرة الجماعية إلى أوروبا وأماكن أخرى أكثر أمنا. إضافة إلى ذلك، تتسم علاقات بعض الدول العربية ببعض جيرانها مثل إيران وإثيوبيا وتركيا ببعض التوتر من فترة إلى أخرى نتيجة خلافات حدودية وسياسية أدت إلى نشوب بعض الحروب.

7.1 مجتمع المعرفة: هو مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سويا بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة، وهكذا فإن المعرفة هي الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير.

يستخدم هذا المصطلح كثيرا لدى السياسيين وصانعي السياسات والعلماء المهتمين بالدراسات المستقبلية وهناك بعض قصص النجاح لمجتمعات المعرفة مثل حركة البرمجيات الحرة.[2]

ويرتبط مجتمع المعرفة بالثقافة، فيما يخص إطلاق العنان للمواهب الإبداعية والاهتمام بالعامل التكنولوجي لنشر الوعي وصناعة الفكر وهو من المصطلحات الجديدة، التي ظهرت في غضون التحولات العلمية والفكرية والتكنولوجية والسياسية، التي بدأ يشهدها راهن الإنسانية انطلاقا من العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، كمصطلحات العولمة والسوق الحرة والنظام العالمي الجديد والثورة الرقمية وحوار أو صدام الثقافات وغيرها، وعلى مستوى المفهوم يتخذ هذا المصطلح اتجاهين: أولهما عادي، يطلق على جماعة من الناس تجمع بينهم اهتمامات فكرية أو أدبية أو علمية أو سياسية موحدة، فيتكتلون في مجتمعات معرفية مصغرة، يجمعون فيها ما توصلوا إليه من معارف ومعلومات وإنجازات وغير ذلك. أما ثانيهما، فهو أوسع وأعمق، حيث يشكل محورا أساسيا لدى العديد من الأطروحات السياسية والدراسات المستقبلية المتخصصة لكي يسود العلم في المجتمع، ويصبح مرجعاً في التكوين الشعبي، مهما تفاوتت الطبقات الاجتماعية .

2. واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي "الثابت والمتغير":

خلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف ستينات القرن العشرين, ساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو, وتميزت المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة, أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب,

[2] -(مجتمع المعرفة)https://ar.wikipedia.org/wiki/ /

فإنها اعتمدت على استراتيجيات أخرى كزيادة الصادرات ويعتبر نموذج روستو (Rostow) "مراحل النمو الاقتصادي" احد النماذج التي تعكس مفهوم التنمية لهذه المرحلة.

والملاحظ أن التنمية خلال الفترة المذكورة لم تركز إلا على الجانب الاقتصادي حيث منذ نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين, بدأ مفهوم التنمية يرتكز على الفقر والبطالة واللامساواة, حيث يعرف نموذج سيرز التنمية من خلال حل مشكلة الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع حيث أن تفاقم واحدة أو أكثر من هذه المشاكل يعني عدم وجود تنمية حتى وان تضاعف الدخل القومي و الفردي[3].

وبشمول الفقر والبطالة واللامساواة, أخذت التنمية بعدا اجتماعيا خلال هذه المرحلة وامتدادا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين شملت التنمية جوانب المجتمع والحياة لتصاغ أهدافها وفق تحسين ظروف السكان العاديين وليس زيادة للمعدلات الخاصة بالنمو الاقتصادي فقط.

أي شمل المفهوم تركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان وتحولت إلى مفهوم التنمية المتكاملة لان الشاملة فشلت لأنها تضع حلولا لكل مشكلة على حدا.

منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين, ظهرت فلسفة تنموية كالأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية التي تهدد الحياة فوق سطح الأرض وهي التنمية المستدامة أي تنمية قابلة للاستمرار « تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته [4] وتبلور أول مرة مفهوم التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها" [5]، وهذا في تقرير برونتدلاند (Bruant land).

تعتمد كمبادئ أساسية على: الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة.

---

3 عثمان غنيم, د ماجدة أحمد أبو زنط. **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 20.

[4] فراس احمد الخرجي, الإدارة البيئية, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص136.

[5] تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1987), في تقرير بعنوان: مستقبلنا المشترك

إذن يشمل مفهوم التنمية المستدامة أوجه أخرى من حياة الإنسان تتعدى تحقيق النمو الاقتصادي وحسب, بل الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية والمعرفية لذلك فان أهم أهدافها تشمل:[6]

- الاعتماد على أساليب تنموية تحترم البيئة, لا تتعدى حدودها الاستيعابية.
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية والاتجاه نحو الطاقات المتجددة بدلا من الطاقات النافذة.
- تطوير نوعية حياة السكان مع الحفاظ على نوعية البيئة في نفس الوقت.
- اتجاه نحو التكنولوجيات النظيفة التي تحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية.
- تغيير حاجات وأولويات المجتمع وجعلها تتوافق مع تحقيق الفعالية الاقتصادية, العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي معتدل يأخذ بعين الاعتبار امتلاك الموارد الطبيعية والبيئية.
- زيادة إجراءات حماية البيئة على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي.

3. **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3 ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي،وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سالبة،أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

2.3 احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان.

[6] د. عثمان غنيم, د ماجدة أحمد أبو زنط.التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها مرجع سابق ص 20.

3.3 تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو،وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول.

4.3 تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5.3 تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها،وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4. نظم المعلومات و فائدتها في تحقيق التنمية المستدامة:

المتفق عليه في تعريف نظم المعلومات أنها تقوم بجمع المعلومات في صورتها الأولية ثم تتم معالجتها و جعلها متاحة للمستفيدين أيا كان موقعهم الاجتماعي و الإداري و لطبيعة هده النظم فانه يمكن الاستفادة منها للتنمية المستدامة في جوانب عديدة منها :

1) المساعدة في التنبؤ المستقبلي المبني على الإحصائيات و الأرقام الدقيقة حيث أن عملية التنبؤ العلمي بالمستقبل ليست لعبة حظ فهي تعتمد على جمع الحقائق و تحليلها تم تصنيف المعلومات والاعتماد المكتف على الكمبيوتر والي ستكون في اغلب الأحيان موضوعات متناثرة غامضة من المعلومات ثم يقوم بتحليل النتائج التي يقدمها الكمبيوتر ثم يحاول أن يستنبط من ذلك الاتجاه الذي تسير وفقه الأمور.

2) تساعد نظم المعلومات في إمكانية قياس الأداء وفق خطط التنمية المستدامة ومعرفة التزام العاملين بتلك الخطط حيث تعتبر عملية إدارة و قياس الأداء الإفراد والمجتمعات والمؤسسات من أهم عناصر الإستراتيجية الوطنية للمعلومات حيث تتضمن عملية قياس الأداء عملية تخطيط ومتابعة أداء العاملين للتأكد من مساهمتهم الفعالة في تحقيق أهداف المؤسسة وتؤثر المعلومات في توجيه الأداء في إطار أهداف ومعايير محددة لتحقيق أفضل النتائج على مستوى الأفراد و المجتمعات.

3) تزويد الإدارات العليا وأصحاب القرار في الدولة و مؤسساتها ومنظماتها المختلفة بالأسس العلمية المعينة على اتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات الفعالة لضمان التنمية المستدامة يقول محمد الهادي "فحيوية المنظمة وتحقيقها للأهداف التي أسست من اجلها تعتمد على توفر المعلومات فتدفقات

الاتصال الرسمي و الغير رسمي تنتج وتنقل وتتبادل وتستخدم المعلومات في إطار المنظمة كما أن عملية اتخاذ القرارات التي تعتبر الوظيفة الرئيسية في إدارة المنظمة تعتمد كلية على المعلومات في كل خطوة من خطوات إعداد القرار وتنفيذه ومتابعته".

4) التخطيط الجيد وامتلاك المعلومات والتقنيات المسخرة لها يوفر القدرة بإذن الله على تجاوز السلبيات الناتجة عن تصرف الأجيال السابقة وكذلك تهيئة المناخ السليم الخالي من المشكلات لدى الأجيال المستقبلية.

5) تهيئة الأجيال والمجتمعات لمواجهة الانفجار السكاني المتوقع وما يتطلبه هذا الانفجار من توفير الاحتياجات الضرورية والمهمة و إذا أبرزت نظم المعلومات ما يتعلق بالموارد حاليا والمتوقعة مستقبلا فان هذا يساعد على وضع الخطوات والإجراءات الممكن إتباعها لتحقيق التنمية المستدامة.

6) تقليل الفجوة الرقمية أي درجة التفاوت في مستوى التقدم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وأخر أو أجزاء البلد الواحد حيث تسعى التقنية عموما و ونظم المعلومات خصوصا إلى "الاهتمام بالبنية التحتية كعامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".[7]

5. **خصائص مجتمع المعرفة:** ولقد مر مفهوم مجتمع المعرفة بثلاث مراحل حتى تشكل بصورته الحالية:

المرحلة الأولى كانت من بداية السبعينات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضي 1970-1990م، ففي هذه المرحلة حدثت نقلة نوعية في مجال الاتصالات، واتساع البنى التحتية لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات، إلى جانب تأسيس عدد من الهيئات والمنظمات التي عنيت بتطوير تكنولوجيا المعلومات، ففي اليابان تم تأسيس برنامج الجيل الخامس (Fifth Generation) وفي أوروبا تم تأسيس (RACE) و(ACTS) و(ESPIT) .

المرحلة الثانية والتي ظهرت في عامي 1991- 1992 وذلك أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة بالولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلن "أل جور" في مشروعه الانتخابي فكرة البنية التحتية للمعلومات " National Information Infrastructure" كنقطة تحول نحو المستقبل.

7 هاشم علي الاعدل "التوجيه التربوي في إعداد نظم المعلومات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة" السعودية.

طرحت في إطار هذا المشروع عدة أفكار: المنافسة، والتنمية الاقتصادية، والتشريعات، والخصوصيات، والأمن، وحقوق الملكية الفكرية، ولم تبق أفكار "آل جور" حبيسة حملته الانتخابية بالرغم من فشلة في الفوز بمنصب الرئاسة الأمريكية، بل وجدت طريقها نحو العالمية، معلنة وبخطى حثيثة بزوغ الموجة الثالثة والحالية، التي اتسمت بظهور مصطلح مجتمع المعرفة .

المرحلة الثالثة، التي تبحث عن المرحلة الثانية، حيث شهد العالم انتشارا واسعاً للإنترنت واستخداماته بشكل عمق الحاجة إلى وجود تشريعات تحكم هذا المجال، وقد تبين أن صياغة التشريعات الجديدة لا يمكن أن تتم بعيداً عن المجتمع ومكوناته، الأمر الذي أكسب التقدم في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت بعداً اجتماعيا، لذا لم تصبح اهتمامات هذه المرحلة مقتصرة على الطابع العلمي المحض لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وحسب، بل شملت مجالات عديدة منها التفاعل الاجتماعي، والهوية، والأخلاق، والدين ، والأسرة وغيرها من المواضيع [8].

ومنذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، بدأت الدراسات والبحوث التي تدور حول مجتمع المعرفة التحول من طابعها التكنولوجي البحت، لتصبح أكثر ارتباطاً بالبشر، وتركيزاً على المجتمع، إضافة إلى ذلك، ربط التطور في مجال مجتمع المعرفة بالتقدم الصناعي والتجاري ورقي الشعوب، والرخاء، وسوقت الأمم المتحدة هذه الفكرة بين دول العالم التي أصبحت تسارع إلى تبني مفهوم مجتمع المعرفة، وتضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق المعايير التي تدل على التحول إلى مجتمع المعرفة، فقد جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2004 م، " .... إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعادت بنهاية القرن العشرين صياغة طرق إنشاء المعرفة وجني ثمارها، وتجميعها، وتوليفها، ومعالجتها، وتحسينها، و توجيهها.

هذا الأمر يزيد من كفاءة استخدام المعرفة وفاعليته في النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الحد الذي أصبحت فيه المعرفة عاملاً رئيسياً من عوامل إضافة القيمة وإنشاء الثروة في اقتصاد السوق، وفي عصر المعرفة الحالي، أصبح العقل والأفكار الخلاقة والابتكارية مصدراً رئيساً من مصادر التفوق، وهذه العوامل تبشر أيضاً بدفع عجلة التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة على نحو كبير.

وقد أصبح ينظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي تغلب عليه الصفات التالية[9] :

---

[8] - Tuomi , I (2001) From Periphery to certre : emerging research topics on knowledge society .Technology Review 116 , Helsinki : TEKES

[9] - الحسيني ، سليمان بن سالم (1430هـ) " الثوابت و المتغيرات في مجتمع المعرفة " ،ندوة الإسلام و مجتمع المعرفة، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، عمان 4-5 ربيع الأول

1) المعرفة هي المصدر الرئيسي المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع، والسياسة العامة.

2) تشمل المعرفة على العلوم، والإنسانيات، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، والتنمية البشرية، والإبداع، والتربية، واللغات، والأدب، والفنون، والثقافة التقليدية والمستترة.

3) تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب، بل أنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين.

4) يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها، وتحويلها، ونشرها، واستخدامها من أجل التنمية البشرية.

5) يهيئ مجتمع المعرفة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية و تساعد في رخائها.

6) إن مجتمع المعرفة دائب التطور والتغير نحو الأفضل، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.

7) المعرفة هي المصدر الرئيس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة.

8) للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة؛ وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيسي للإنتاج والإبداع.

9) مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة و يسر.

10) يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات "Economics of Information"

11) لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المادية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين ، و التي توفر الدعم المادي لتقل المعلومات و العلوم و توصيلها[10].

6. أبعاد مجتمع المعرفة:

(1) - **البعد التكنولوجي**، إذ أنّ مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، في المصنع أو المزرعة والمكتب والمدرسة والبيت... الخ. وهذا يعني ضرورة الاهتمام

[10] - Slaus , I,(2007) Building a knowledge – based society : the case of South East Europe .Futures : 39 , pp 986-996

بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع، سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

(2) - **البعد الاقتصادي**، إذ تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أنّ المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

(3) - **البعد الاجتماعي**، إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان. والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد.

إنّ التغيير سيطال أسس العمل نفسها، ذلك أنّ العمل في أي حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الأدمغة الاصطناعية ووسائل الإعلامية. ولذا شهدنا ولادة فاعل بشري جديد هو الإنسان الرقمي الذي ينتمي إلى عمال المعرفة (ذوي الياقات البيضاء) الذين يردمون الهوة بين العمل الذهني والعمل اليدوي، إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص والقدرة على قراءة رموز الشاشات، مما طرح إطارا مفهوميا جديدا هو " العمالة المعرفية ".

(4) - **البعد الثقافي** : يتيح مجتمع المعرفة تقديراً واسعاً للمعلومات والمعارف والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأفراد وتوفير حرية التفكير والإبداع، وتسود به ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح وتتيح العدالة في إنتاج المعلومات وتداولها وتوزيع خدمات وإمكانيات العلم و المعرفة بين الطبقات المختلفة الموجودة في المجتمع، ويرى بعض الباحثين أن مفهوم "المنفعة المعلوماتية" هو السمة الأبرز للبعد الثقافي لمجتمع المعرفة الذي يتسم ببنية تحتية معلوماتية قوية تقوم على أساس أجهزة الحاسب الآلي والشبكات العامة المتاحة لكل الناس، وشبكات المعلومات وبنوكها.

(5) - **البعد السياسي**، إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوفير حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

7. معوقات التنمية المستدامة داخل الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة :

أولا: الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي: إن أهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب، لأن حياة ورفاهية وكرامة الإنسان تمثل أرقي ما تطلعت إليه الأمم في كل زمان ومكان وفوق هذا فأن تحليل التأثير المتبادل بين السلام والتنمية يكشف لنا إن كلا منهما سبب ونتيجة للأخر فالحرب:

أ. تؤدي إلى خسائر بشرية ولا سيما الكوادر التي أنفقت عليها الدول وعلى مدى سنوات عديدة أموالا طائلة لأعدادهم وتأهيلهم إلى جانب تحملها تكاليف إعداد كوادر بديلة تحل محلهم وإعالة من أصيبوا إصابات بالغة وأصبحوا غير قادرين على ممارسة أعمالهم، هذا فضلا عن جانب تكاليف الأعمار وإعادة البنى التحتية والتجهيزات والتي تم إعدادها على مدار مدة زمنية طويلة ودمرتها الحروب[11].

ب. إن حالة الحرب تفرض أولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع فهي غالبا ما تكون على حساب التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجيا مما يترتب على هذا النمط من تخصيص الموارد تراجع القدرة الاقتصادية النسبية بحيث تخل في المحصلة بمرتكزات الأمن القومي بمفهومه الشامل.

ج. يؤدي انعدام الاستقرار والقلق حيال السلام والأمن إلى إضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقلة التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمار الأجنبي. فقد يؤدي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع مكاسب التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، لان هذا الاستثمار لا يؤمن الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والصناعية فحسب، بل يستطيع أيضا توليد منافع جانبية في ميدان التكنولوجيا تستمد من المستثمرين الذين يجلبون مع استثماراتهم التكنولوجيا الحديثة هذا فضلا عن الخبرة والدراية.

د. يحدث السلام والأمن أثرا ايجابيا طويل الأجل على السياحة والإيرادات بالعملات الأجنبية إذ تحدث خسائر قطاع السياحة انعكاسات خطيرة على الإنفاق العام والعمالة، ومداخيل الحرف التقليدية ، وقدرة الدول على تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة[12] .

ثانيا: غياب الديمقراطية:

إذا كانت المشاركة الشعبية أساسا للتنمية المستدامة فالديمقراطية شرط أساسي لعملية المشاركة إذ تواجه قضية المشاركة على مستويها الجزئي والكلي ولفئات المجتمع كافة عقبات عديدة على المجتمع العربي

---

[11] رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 ، ص103 .

[12] الاسكوا ، اثأر السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2002 ، ص8 .

فبعضها قانوني وبعضها سياسي والبعض الأخر اجتماعي ثقافي ولا تكاد تختلف في ذلك معظم النظم الحاكمة التي تكرس الاتجاهات ذات اللون الواحد المؤثر على مستوى الحكم والتي تؤدي إلى تجميد قوى يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة اجتماعيا وحضاريا لو أعطيت هامشا من حرية الفكر[13]، إذ تلجأ هذه النظم لإدامة فرص استمرار حكمها وإعاقة وجود أي شكل أو أي مستوى من الديمقراطية بأتباع الأساليب الآتية:

أ- استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية إذا ما مست الأسس التي يرتكز عليها النظام أو سعي إلى تغييرها أو أي اتجاه يهدف إلى تغييرها.

ب- استخدام أسلوب الترغيب الذي يتكامل مع أسلوب الترهيب ويتلخص في تسخير وسائل الإعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية الاجتماعية المتحكمة بالدعاية للأسس التي يقوم عليها والشكل الذي يطرحه فتقوم بمراقبة وبتشكيل الرأي العام وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها إلى قناعات بديهية فضلا عن تشويه ومحاربة الأفكار والأشكال المغايرة أو المناقضة لتوجهات وسياسات هذه الأنظمة [14].

ثالثا : تهميش دور المرأة: إن التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية يعد عائقا مهما من عوائق التنمية، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة متزايدة بان الوضع المتدني للمرأة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة .

إن القيم الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها فيها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وأنماط التحصيل والتعليم الذي يحصل عليه والتي تخلق نوعا من التمايز والفروق بين الذكور والإناث بالشكل الذي يؤدي إلى تحديد الوظائف والمجالات سواء أكانت فكرية أم اجتماعية أم اقتصادية التي تزج بها المرأة إذ ما تزال التقاليد والأعراف تضع القيود الكثيرة على إسهام المرأة خارج المنزل وينظر إليها على أنها "حاملة لشرف العائلة" ويعد هذا التوصيف والترميز لها من لهم مسوغات التحجيم لدورها ولوجودها الإنساني حيث انه في عرف الشخصية العربية ما يزال الشرف هو أعلى قيمة والنتيجة انه لابد من حراسته ومراقبته ومن اجل هذا لا يزال يجري على المرأة الكثير من أشكال العزل المكاني والاجتماعي[15].

---

[13] زهير حطب ، مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية ، يصدر عن معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، 1985 ، ص60-63 .

[14] خالد ناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، لبنان، 1998، ص84.

[15] عفاف عبد العليم إبراهيم، المرأة العربية ودورها في الإنتاج، جامعة قطر مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (20) ، 1997 ، ص167 .

رابعا: الفقر : إن الفقر في مفهومه العام يحاول وصف ظاهرة ذات أبعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك، حيث يعبر بالمفهوم البسيط عن التدني في المستوى المعاشي للفرد، أي (حالة الحرمان المادي) الذي يتجلى أهم مظهر له في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمرض والإعاقة والكوارث الطبيعية والأزمات[16]، والحرمان المادي ينظر إليه عادة بوصفه عنصرا رئيسا في تعريف الفقر ليس لكونه المكون الوحيد له، وإنما لكونه يمثل الحالات النمطية للفقر والتي يتمثل بعضها بنقص وسوء التغذية والملبس والمسكن والتي تأخذ تعبيرات مادية هذا فضلا عن ارتباط سوء الحالة الصحية وتدني المستوى التعليمي والظروف الحياتية الأخرى عادة بل الحرمان المادي، ولعل ما ينبغي توضيحه وكمحاولة لإبراز ظاهرة تعريف الفقر، في أنه "يشير إلى عدم قدرة الشخص على تحصيل الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية والتي تبقيه حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على العمل في تلبية حاجاته الأساسية بصورة مقبولة"، ففي حالة عدم توفر الإمكانات المادية للفرد للحصول على الحاجات الغذائية اللازمة لبقائه حيا وقادرا على القيام بالأعمال المختلفة وكذلك عدم قدرته على توفير الحاجات الأخرى غير الغذائية التي تحفظ كرامته الإنسانية نتيجة لانخفاض دخله وعدم قدرته على الكسب أو العجز عن العمل فان هذا الإنسان يعد فقيرا أي لا يمتلك ما يكفيه من احتياجات المعيشة اليومية.

أما مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية فانه يعني "الحرمان من خيارات وفرص العيش لحياة مقبولة" فهو في مفهومه قد يعني أكثر من مجرد الافتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي فهو يعني أيضا الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة التنمية البشرية مثل العيش حياة طويلة يتمتع بها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بالمستوى معيشي لائق وبالحرية واحترام الذات واحترام الآخرين[17].

يمكن القول أن نجاح أي سياسة لمكافحة الفقر تعتمد أولا على تحديد من هم الفقراء؟ وأين يتمركزون جغرافيا؟ وما هي التغيرات التي حدثت في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي. وأن محاور الحد من الفقر في أوساط النساء تندرج في ثلاث محاور رئيسة وهي :

1) محور الضمان الاجتماعي (عن طريق تقديم الدعم السلعي للفقراء).

---

[16] محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، نيويورك ، 1996 ، ص1 .

[17] UnDP ,HDR1997 ,Newyork ,Oxford University Press,1997 ,p.5 .

2) محور رأس المال البشري (بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تنمي القدرات وتؤهلهم للمشاركة للعمل والكسب).

3) المحور الاقتصادي (بتوفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل والتي تضمن المشاركة في العمل والإنتاج من خلال القروض الميسرة، خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة والوصول إلى الأسواق ، وتوفير الآليات التي تساعد في نجاحها)[18] إضافة إلى تدعيم الاستراتيجيات القطاعية لعدد من المجالات كالتعليم ،وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والمحلية وتنمية المجتمعات والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة والهجرة، مما يزيد الفرص والخيارات المتاحة من أجل تحقيق التنمية والاستقرار والأمن.

خامسا: التضخم السكاني غير الرشيد: لقد أصبحت ظاهرة الانفجار السكاني في اغلب الأقطار النامية عقبة إلى جانب العقبات المتعددة الأخرى في عرقلة خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، إذ أن سرعة نمو السكان في تلك الأقطار وما ينجم عنها من مجاعات وأمراض وفقر نبه الديمغرافيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ومنظمات الصحة المحلية والعالمية إلى خطر هذا التزايد السكاني وتأثيره المباشر على اقتصاديات هذه الأقطار للتغير السكاني مما حدا بالحكومات إلى تطوير سياستها السكانية من خلال اتخاذ إجراءات حكومية " كسن القوانين ،وتشريع أنظمة ،واستحداث برامج تهدف إلى محاولة التأثير في العوامل الثلاث للتغير السكاني "المواليد ، الوفيات ، الهجرة" كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين نوعية الحياة انسجاما مع الموارد المتاحة للدولة[19]

سادسا: مستوى التعليم والثقافة: يعد التعليم حق من حقوق الإنسان كما أنه الوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة في إطار الفقر والجهل للإسهام الفاعل بإطار الحياة الوظيفية ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل فهو وسيلة مضمونة للاستثمار المستقبلي من جانب الحكومات للموارد المتاحة والتنافس في استخدامها بإطار المنافسة الاقتصادية العالمية، وفي هذا الصدد أكد المخططون ضرورة الربط والتواصل بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية واعتبار التربية جزءا أساسيا من البرامج التنموية فخصصوا لها المكان الأول في كل تنمية نظرا لما توفره من رأس مال بشري أو عنصر إنساني للعمليات الإنتاجية وما تعد من عناصر

---

[18] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ ،جنوب إفريقيا ، 26اب / أغسطس – 4ايلول / سبتمبر 2002 (منشورات الامم المتحدة) ، الفصل الأول ، القرار2 ، المرفق .

[19] د. يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، طبع بمطابع جامعة الموصل ، 1985 ، ص135.

فنية مؤهلة على اختلاف مستوياتها كما اعتبر من احد وظائف التربية هو تزويد القوى العاملة بالمؤهلات الضرورية للنشاط الإنتاجي حاضرا ومستقبلا خاصة وان عالم اليوم يواجه مهمتين عاجلتين هما التزايد السكاني المتسارع وما يلزم عنه من توفير غذاء كافً للشعوب ، والأخر مكافحة الأمية بعد أن ازداد عدد الأمين في العالم.

إن القطاع التربوي في الوطن العربي واجه تحديات جسيمة نتيجة للسياسة التي اعتمدها عليها النظام السابق فقد طال سوء الإدارة بنيتها التحتية فأهملت الأبنية المدرسية وكادت تنعدم المستلزمات التعليمية والوسائل المعينة في عملية التعليم في العراق وانخفض دخل المعلم وتسرب الطلاب من مقاعد الدراسة كما تسرب أكفاء العناصر التربوية وازداد عدد طلاب الصف الواحد كما زاد عدد المدارس التي تشغل البناية المدرسية البائسة التي يخلو معظمها من ابسط المتطلبات الصحية، واستشرى الفساد في مهنة التعليم ذاتها وأصبح التدريس الخصوصي ظاهرة بل امتد أكثر الفساد إلى الإدارة التربوية ونتائج تقويم الطلبة وانتقالهم من صف إلى صف اعلي ومن مرحلة إلى أخرى.

المقومـات الضرورية لمجتمع معرفي و معلوماتي في العالم العربي:

مما تقدم يتوجب على الدول العربية أن تفكر بعمق في الإشكاليات التي يطرحها مجتمع المعرفة، وما هي المستلزمات الضرورية التي يجب أن تسهر على توفيرها، حتى تشارك في هذا المجتمع وتصبح فاعلة فيه، وليست متفرجة تتلقى ولا تحرك ساكنا:

(1) - من أولى الأولويات، التي تنتظر العالم العربي، ضرورة وضع استراتيجية معلوماتية على مستوى كل دولة عربية ومن ثم على مستوى العالم العربي ككل، والمنظور الاستراتيجي هذا يجب بطبيعة الحال النظر إليه في إطار التنمية الشاملة، بمختلف أبعادها وحيثياتها ووفق معطيات وظروف العالم العربي.

(2) - ضرورة تحديد وتوفير البنية التحتية الضرورية لموارد ووسائل وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وخدماتها، والمقصود هنا هو عدم المساومة بما هو ضروري واستراتيجي لأي نمو في مجال إنتاج المعرفة وتخزينها واستغلالها .فالمطلوب هنا هو إنشاء البنى الأساسية لمجتمع المعرفة، والمتمثلة في الموازنات المعتبرة ومراكز الأبحاث والتدريب، وشبكات الاتصال، والقوى العاملة وغير ذلك من المستلزمات الضرورية.

(3) - توفير حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية الرأي وتكريس حق الفرد في الإعلام والمعرفة والحصول على المعلومات، وبهذا نضمن مشاركة وإقحام أفراد المجتمع في المساهمة في الحياة السياسية واتخاذ القرار.

(4) - وضع إستراتيجية موحدة على مستوى العالم العربي لإنتاج المعدات والبرمجيات، حتى نتمكن من تحديد مصيرنا بأنفسنا والحد من التبعية والاعتماد على الغير.

(5) - تطوير النظم التعليمية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة، وضرورة إشراك مراكز الدراسات والأبحاث والجامعات والمعاهد العليا في صناعة المعلومات، وبذلك نهيئ صناعة القرار لمواكبة عصر المعرفة والتفاعل معه وفق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة.

(6) - غرس قيم وأفكار جديدة في المجتمع تتماشى مع روح العصر الجديد، حيث ترشيد القرار واعتماد المعلومات والبيانات العلمية في حياة الفرد والمؤسسات والمجتمع ككل.

(7) - إنشاء شبكة عربية للمعلومات تكون بمثابة بنية تحتية مشتركة، تساهم في عملية توفير ومد الدول العربية قاطبة بالمعلومات الضرورية والإستراتيجية لعملية التنمية الثقافية الشاملة.

إنّ مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعارف وتداولها فحسب، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقدّر وتحترم من ينتج هذه المعارف ويستغلها في المجال الصحيح.

إنّ مصير الأمة العربية بات معلقا بنجاحها في إقامة صناعة محتوى كشرط لا بديل عنه لدخول المجتمعات العربية عصر مجتمع المعرفة، ورأب الفجوة الرقمية التي تزداد اتساعا بين العالم العربي والعالم المتقدم، بل فيما بين الدول العربية وداخلها أيضا. كما أنّ المحتوى أهم مدخل - حاليا – لتفعيل العمل العربي المشترك ومنظماته، وهو أمضى أسلحة التعاطي المجدي مع الأخطار التي تفرضها إسرائيل (تأتي ضمن قائمة أعلى خمس دول من حيث التأهل الشبكي) على الأمن العربي.

إضافة إلى أنها فرصة العقول العربية للمساهمة العلمية والتكنولوجية، حيث يكاد أن يصبح تطوير عتاد الحاسوب والاتصالات حكرا على القلة القليلة من الدول المتقدمة، في حين توجد أمام العقول العربية، على صعيد صناعة المحتوى، فرص عديدة.

ففي ظل الثورة العلمية والمعرفية، ثورة العلم والتكنولوجيا، لا توجد أمة تحترم نفسها، وتودُّ أن يكون لها موقع متقدم بين الأمم الحية والفاعلة، إلا وتدرك أنّ عليها، أولا وقبل كل شيء، أن تأخذ بالتفكير العلمي كأسلوب في الحياة وفي التعامل وفي تسيير الأمور العامة والخاصة. وتبدو أهمية ذلك عندما نعلم أنّ المعالم الأساسية والنتائج الحياتية لهذه الثورة قد أصبحت أكثر وضوحا، في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الهندسة الوراثية وتكنولوجيا هندسة الذرات والجزيئات وهندسة الفضاء والمركبات الفضائية، مما فتح آفاقا معرفية لا نهائية لفهم أدق تفاصيل الكون والحياة والمادة، لذلك تحولت

هذه الثورة إلى قوة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية عميقة وشاملة، فهي التي تؤسس حاليا لعالم جديد وللحظة حضارية جديدة، وتصنع الثروات الجديدة، وتخلق الاتجاهات والقناعات الفكرية والسياسية المختلفة، وتصيغ الأذواق الحياتية والسلوكية المعاصرة.

وإذا كنا قد خسرنا العديد من لحظات الانتماء والفعل في التاريخ الثقافي - المعرفي الكوني، خاصة في العصر الحديث، فإننا في الوقت الراهن نقف مكتوفي الأيدي أمام ثقافة العولمة ومجتمع المعرفة، إذ كيف نساهم في مجتمع المعرفة ونحن لم نحقق المعاصرة والحداثة واكتفينا بالدوران في حلقات الأصالة وحدها.

وإذا كنا قد تخلفنا وتأخرنا كثيرا، فالأمر لم يعد يحتمل المزيد على الإطلاق، وبخاصة في دراسة ومناقشة مستقبل الثقافة العربية، وذلك لأسباب عديدة: أولها، أننا غادرنا قرنا مليئا بالإنجازات والإحباطات، ودخلنا قرنا جديدا حاسما في تاريخ البشرية كما لم يحدث من قبل. وثانيها، أنّ القرن الراحل قد سلّم القرن الجديد آخر تحدياته ليحسمه، ألا وهو العولمة ومجتمع المعرفة. وثالثها، أنّ تحدي مجتمع المعرفة هو استمرار لتحدٍّ أسبق يتمثل في تلك الفوارق الرهيبة في مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي. ورابعها، إذا كان العرب قد تأخروا عن غيرهم، فالواجب عليهم أن يبحثوا لهم عن مكان معقول في القرن الحادي والعشرين، معقولا بمواصفات عقل هذا القرن وليس بمواصفات عقولنا الحالية.

الخاتمة: وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- ليس هناك من نموذج وحيد لإنشاء مجتمع المعرفة في الوطن العربي بل يجب أن تكون مجتمعات المعرفة تعددية و أن تعترف بتنوع الثقافات المعرفية. كما يقع على كل مجتمع التركيز على قيمة المعارف المحلية و الأصلية التي يكتنز بها .

- ضرورة تبني سياسات داعمة وبيئة محفزة للتنافس بين دول الوطن العربي عن طريق التنظيم الجيد باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة.

- وجوب التلاحم الاجتماعي و دعم التنمية في الوطن العربي من خلال الاستفادة من الخبرات و المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

- أن الفجوة الرقمية غالباً ما تقترن بفجوة معرفية أكثر عمقاً و تقدما و بالتالي فان الحد من الفجوة الرقمية أمر مهم، لكنه غير كاف .

- وجوب تكثيف الجهود في التربية والتنشئة و التعليم و تنمية قدرات مستخدمي تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

- يشكل ازدهار مجتمعات المعرفة فرصة جديدة للتنمية بالنسبة إلى البلدان السائرة في طريق النمو كذلك هو الحال بالنسبة لدول الوطن العربي.

- لن تؤدي مجتمعات المعرفة رسالتها ما لم تؤسس فعليا قاعدة لأخلاقيات التعاون و تتحول إلى مجتمعات لتقاسم المعرفة .

- لا تقتصر مجتمعات المعرفة على مجتمعات الإعلام فقط بل ولا يمكن اعتبار المعرفة مجرد سلعة، خلافا للإعلام.

- ستلعب المعرفة المبينة على تطور وسائل الإعلام و الاتصال كذلك تقنيات الحصول على المعلومة الصحيحة و الدقيقة دوراً متزايداً في النمو الاقتصادي في بلدان الوطن العربي كما أنها تشكل أحد أسس التنمية البشرية المستدامة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية:

1- الاسكوا ، اثأر السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2002 .

2- باتر محمد وردم ، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة ، مصدر من شبكة الانترنيت .

3- تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1987), في تقرير بعنوان: مستقبلنا المشترك.

4- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ ،جنوب إفريقيا ، 26اب / أغسطس – 4 ايلول / سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة)، الفصل الأول، القرار2 ، المرفق .

5- الحسيني ، سليمان بن سالم (1430هـ) "الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة " ،ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة ، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية ، مسقط ، عمان 4-5 ربيع الأول.

6- خالد ناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، لبنان، 1998.

7- رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 .

8- زهير حطب ، مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية ، يصدر عن معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، 1985.

9- عثمان غنيم, د ماجدة أحمد أبو زنط.التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى ، 2007.

10- عفاف عبد العليم إبراهيم، المرأة العربية ودورها في الإنتاج، جامعة قطر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (20) ، 1997.

11- فراس احمد الخرجي, الإدارة البيئية, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان 2007.

12- محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، نيويورك، 1996.

13- هاشم علي الاعدل "التوجيه التربوي في إعداد نظم المعلومات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة" السعودية 2012.

14- يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، طبع بمطابع جامعة الموصل ، 1985 .

مراجع باللغة الأجنبية :

1-http://www.maroco-ecologie. net//:http.

2-Slaus , I,(2007) Building a knowledge – based society : the case of South East Europe .Futures : 39.

3-Tuomi , I (2001) From Periphery to certre : emerging research topics on knowledge society .Technology Review 116 , Helsinki : TEKES

4-UnDP ,HDR1997 ,Newyork ,Oxford University Press,1997.